٦ـ الحديث المصحَّف

أ ـ تعريف :

التصحيف تغيير اللفظ حتى يتغير معناه ، والمصحف اسم مفعول من المصدر ، صحَّف يصحف وهو أصلاً الخطأ في الصحيفة ، لكنه توسع ليشمل السمع .

ولا شك أنه علم جليل يحوج الدارس إلى زيادة تدبر ، وفيه زيادة إفحام لمن يتطاول على المحدثين ويدّعي أنهم مجرد نَقَلة لا يدققون ولا يراجعون ، فمن قام بمهمة كشف التصحيف كان يستحق الإكبار والتعظيم عند المحدثين .

وقد كان العلماء أول الأمر لا يفرقون بين التصحيف والتحريف ، كما هي الحال عند الإمام العسكري إذ قال في مقدمة كتابه « التصحيف والتحريف » : « شرحت في كتابي هذه الألفاظ والأسماء المشكلة التي تتشابه في صورة الخط ، فيدخل فيها التصحيف ويدخلها التحريف »[1] .

ثم حصل تمييز عند المتأخرين مثل الحافظ ابن حجر ، فكان التصحيف عنده تغيير حرف أو حروف بتغير النقط مع بقاء صورة الخط ، أما التحريف فما كان فيه التغيير في الشكل ، مع أن التحريف أقرب بالاشتقاق اللغوي إلى معنى تغيير الحرف .

فمن المصحَّف حديث : « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال »

---

(١) التصحيف والتحريف ، ص/ ٣ .

صحَّفه أبو بكر الصولي فقال : شيئاً بالشين بدلاً من السين وبالياء بدلاً من التاء .

ومن المحرّف حديث جابر رضي الله عنه : « رُمي أُبيّ يوم الأحزاب على أكحله ، فكواه رسول الله ﷺ : حرّفه غندر فقال : « أَبي » مع أن المقصود أبي بن كعب رضي الله عنه ، لأن عبد الله أبا جابر قد استشهد قبل ذلك بأحد[1] .

ب ـ أنماط التصحيف :

١ـ تصحيف السند :

ويعني تغيير لفظ الأسماء التي في السند فإذا كانت أسماء في سياق الحديث كان تصحيف متن ، مثل : شعبة عن العَوَّام بن مُرَاجِم ، صحَّفه يحيى بن معين ، فقال : القوام بن مزاحم ، ومثل : جوّاب التميمي (١٢٠هـ) ، قرأه حبيب كاتب مالك جِراب ، ومثل : أبي حُرّة ، قرأه بعض الرواة : أبو جرّة .

ومنه ما جاء عن محمد بن عبد القدوس المقرئ قال : « قرأ علينا شيخ ببغداد عن سقبان الثوري عن جلد الجدا عن الجسر »[2] يريد عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن الحسن ، وإني لأعجب كيف يشكل عليه اسم هذا العَلَم العظيم سفيان الثوري الذي يعرفه المحدثون وغيرهم ، أم يدعي هذا الشيء ناسياً وجود شخص اسمه سفيان ؟

ومن تصحيفات السند أن الإمام مالكاً[3] قال : عمر بن عثمان ،

---

(١) نزهة النظر ، ص/ ٣٥ ، ولقط الدرر ص٩٥ حاشية .
(٢) معرفة علوم الحديث ، ص/ ١٥٢ .
(٣) معرفة علوم الحديث ، ص/ ١٥٠ .

والصحيح عمرو بن عثمان ، وقال : جابر بن عتيك ، والصحيح جبر بن عتيك ، وقال : عبد العزيز بن قدير ، والصحيح عبد الملك بن قُرَيْب ، وهو الأصمعي (٢١٦هـ) .

ومما يدل على دقتهم تصويب التصويب ومنه ما أخذه الإمام الشافعي على مالك في الأسماء الثلاثة غير مقبول كله ، قال الحاكم النيسابوري في الاسم الثالث : « قوله رحمه الله في عبد العزيز وهم ، فإنه عبد العزيز بن قرير بلا شك ، وليس بعبد الملك بن قُريب ، فإن مالكاً لا يروي عن الأصمعي ، وعبد العزيز هذا روى عنه غير مالك » فكيف يروي المحدث عن لغوي ؟

ومن تصويب التصويب أن شعبة بن الحجاج صحَّف اسم خالد بن علقمة إلى مالك بن عرفطة ، وهما اثنان لا واحد ، فقد يكون روى عن أحدهما وروى غيره عن الآخر ، فمالك بن عرفطة شيخ لشعبة ، فلا يعقل أن يصحف اسمه سماعاً ، ولكن ربما وهم شعبة في الإسناد فوضع اسماً مكان اسم ، فظنَّه النقاد تصحيفاً[1] .

٢ـ تصحيف المتن :

وهو أكثر من تصحيف الأسانيد ، ومنه ما نقله الحاكم[2] أنه أُجلس شيخ اسمه مجمش للتحديث يوم موت محمد بن يحيى الذهلي ، فحدَّث أن النبي ﷺ قال : « يا أبا عمير ، ما فعل البعير ؟ يريد ما فعل النُّغير وهو الطائر الصغير ، والعجيب أن يحدّث بهذا الحديث في المأتم لأن موضوعه بعيد عن الموت ، وإذا كان أجلس لتلاميذ الذهلي فالحديث الصحيح معروف لديهم .

---

(١) علوم الحديث ، د . صبحي الصالح ، ص/ ٢٥٩ .

(٢) معرفة علوم الحديث ، ص/ ١٤٦ ، والباعث الحثيث ، ص/ ١٩٩ .

ومنه حديث الصحيحين عن زيد بن ثابت رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ احتجر في المسجد بخص أو حصير حُجرة يصلي فيها » ، وجاء في مسند الإمام أحمد : ٥/ ١٨٥ رواية عبد الله بن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة إليه بإسناده عن زيد عن أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد » والسبب أخذه من كتاب .

ومنه حديث « نهيه ﷺ عن الحِلَق قبل الصلاة في الجمعة » وقد صحَّفه كثير من المحدثين إلى « الحَلْق » ، قال الإمام الخطابي : « قال لي بعض مشايخنا : لم أحلق رأسي قبل الصلاة نحواً من أربعين سنة بعدما سمعت هذا الحديث »[1] يريد أنه اتبع القص من الشعر فحسب ، مع أن مقصود الحديث إنشاء الحلقات مما يربك المصلين .

ومن الطريف تصحيفهم للحديث : « لا يورث حميل إلا ببينة » إلى « لا يرث جميل إلا بثينة » وصحف بعض الناس حديث « زر غباً تزدد حباً » فقالوا : « زرعنا تزداد حِناً » وكان قوم يؤدون عشر غلاتهم ولا يتصدقون ، فصارت زروعهم كلها حِناء .

ومن الطريف « أن رجلاً جاء إلى الليث بن سعد فقال : كيف حدثك نافع عن النبي ﷺ في الذي نُشِرَتْ في أبيه القصة ؟ فقال الليث : ويحك ، إنما هو في الذي يشرب في آنية الفضة ، يجرجر في بطنه نار جهنم » .

٣ـ تصحيف البصر :

ونقصد به الخطأ الناشئ عن خلل في الرؤية لعدم التنقيط أو سوء الخط ، ومنه ما ذكرناه من تحول ستاً إلى شيئاً ، وغيره من الأمثلة السابقة التي نشأت من خطأ في الصحيفة وهو الأغلب .

---

(١) إصلاح خطأ المحدثين ، ص/ ١٢ .

٤ـ تصحيف السمع :

وهو أقل من تصحيف البصر ، ويكون منشأ هذا التصحيف سوء السمع لكبر في السن أو عاهة أو بعد عن المتكلم .

ومنه تصحيف بعض الرواة اسم عاصم الأحول إلى واصل الأحدب ، وهذا لأن الأسماء على وزن مماثل ورأى الإمام الدارقطني[1] : « أنه من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر ، لأن ذلك لا يشتبه من حيث الكتابة وأخطأ فيه سمع من رواه .

ومن تصحيف السمع ما رواه الحاكم النيسابوري أن بعضاً من الأهوازيين صحَّفوا بُكَيْراً إلى أكَيْل . قال الحاكم : « وكان الراوي أخذه إملاءً ، سمع بكيراً ، فتوهمه أكَيْلاً » .

٥ـ تصحيف المعنى :

وهنا يبقى اللفظ على حاله ، لكن يفهم منه معنى آخر فكلمة عنزة من المشترك اللفظي لها معنيان ، فقد روي أن أبا موسى محمد بن المثنى العنزي قال يوماً يفخر بقبيلته : « نحن قوم لنا شرف ، نحن من عَنَزة ، قد صلى النبي ﷺ إلينا » .

وأبو موسى يريد الحديث المعروف في الصحيحين « أنه ﷺ صلّى إلى عَنَزة » فتوهم أنه صلى إلى جهة قبيلته ، والعنزة في الحديث حَرْبة كانت تحمل بين يديه فتنصب فيصلي إليها .

أما حكم الحديث المصحف فواضح من تغييره للمعنى حتى يبدو كلاماً آخر ، فالمصحف بمنزلة الحديث الموضوع ، قال الدكتور صبحي الصالح رحمه الله : « ولقد يشكل علىٰ كثيرين أن يسلك المصحف في

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح : ص/ ٢٣٣ .

القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف رغم الضعف الظاهر الذي يكاد يطبعه في جميع صوره فإن أقل ما يفترضه الباحث فيه أنه يجب أن يكون خالصاً للضعف إن لم يحكم بأنه موضوع »[1] .

ولكن لا نتهم من صحَّف بالوضع ، لأنه لم يقصد المغايرة وتشويه السنة ، قال الدكتور نور الدين عتر : « ولقد ألف المحدثون في الحديث المصحف كتباً كثيرة ، نبهوا فيها على تصحيفات الرواة والمحدثين وفي كثير منها ما يضحك اللبيب لكنهم لم يقصدوا بها الحط ممن وقعت منهم إنما قصدوا التنبيه عليها حتى لا يغتر بها أحد أو يقع في مثلها »[2] .

ومن المصنفات في التصحيف .

١ـ إصلاح غلط المحدثين للإمام الخطابي (٣٨٨هـ) .

٢ـ التصحيف للإمام الدارقطني صاحب السنن (ـ ٣٨٥هـ) .

٣ـ التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري .

كان قد طبع نصف الكتاب سنة (١٣٢٩هـ) ثم طبع باسم تصحيفات المحدثين .

(١) علوم الحديث ، د . صبحي الصالح ، ص/ ٢٦١ .

(٢) منهج النقد في علوم الحديث ، ص/ ٤٤٦ .